

## وزارة النقل

### الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

قرار رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٠٢٠

الصادر بتاريخ ١٠/٦/٢٠٢٠

بتحديد فئات مقابل الانتفاع بالساحات المخصصة

لإصلاح (المنشآت / الوحدات البحرية) الخاصة

**الربان رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية**

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء هيئة عامة لميناء الإسكندرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ باختصاصات ومسئوليات

الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠ لسنة ٢٠٠٠ بشأن منح رؤساء

مجالس إدارات هيئات الموانئ سلطة الإشراف الإداري على جميع الأجهزة العاملة

داخل الموانئ ؛

وعلى قرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ بإصدار لائحة تنظيم مزاولة

الأنشطة والأعمال المرتبطة بالنقل البحري ومقابلات الانتفاع بها ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية بجلسته المنعقدة

بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٢٠ ، بالموافقة على : ( مقترح تحديد مساحة تخصص لرفع المنشآت

بغرض الإصلاح والصيانة ) ، والمعتمد من السيد الفريق وزير النقل ؛

وعلى ما ارتأيناه لصالح العمل ؛

**قـرر :**

**( المادة الأولى )**

يجوز للهيئة العامة لميناء الإسكندرية تخصيص مساحة في الموقع الذي تراه مناسباً ، وذلك لرفع (المنشآت / الوحدات البحرية) الخاصة عليها ، بغرض الإصلاح أو الصيانة .

**( المادة الثانية )**

يكون تخصيص المساحة بناءً على طلب يقدم من صاحب المنش / الوحدة البحرية إلى الهيئة ، ولا يجوز رفع المعدة على المساحة المطلوبة إلا بعد موافقة الهيئة على الطلب المشار إليه .

**( المادة الثالثة )**

يؤدي صاحب المنش / الوحدة البحرية ، مقابل انتفاع بالمساحة المشار إليها ، وذلك بالفئات الآتية :

٥٠ جنيه / يوم ، للمساحة حتى ٨ م<sup>٢</sup> .

٦٥ جنيه / يوم ، للمساحة أكبر من ٨ م<sup>٢</sup> .

**( المادة الرابعة )**

تزداد الفئات المشار إليها في المادة السابقة ، بنسبة ١٠٪ سنويًا .

**( المادة الخامسة )**

يترتب على الإخلال بنص المادة الثانية من هذا القرار اعتبار صاحب المنش / الوحدة البحرية متعدياً على المساحة .

ومع عدم الإخلال بحق الهيئة في إزالة التعدي على نفقة صاحب الشأن ، يتم تحصيل مقابل الانتفاع عن المساحة الواقع عليها التعدي ، بواقع مثلى الفئة المحددة بالمادة الثانية المشار إليها . وتثبت حالة التعدي من خلال محضر إدارى يحرر بمعرفة الإدارة المركزية للمناطق .

**( المادة السادسة )**

يلتزم صاحب اللنش / الوحدة البحرية ، بكافة القوانين والقرارات واللوائح والتعليمات الخاصة بالبيئة والسلامة والصحة المهنية والنظافة ، المطبقة بالميناء . ويقوم بالتوقيع على تعهد بذلك يرفق بالطلب المنصوص عليه فى المادة الثانية من هذا القرار ، كما يلتزم فور الانتهاء من أعمال الإصلاح أو الصيانة بإزالة أية مخلفات أو إشغالات ناتجة عن تلك الأعمال ، على نفقته الخاصة .

**( المادة السابعة )**

تطبق أحكام القرار رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٠١٩ بشأن تحصيل نفقات إعادة الشئ لأصله وتعديلاته ، على المخالفات أو الحوادث التى يرتكبها أصحاب اللنشات أو الوحدات البحرية الخاضعين لأحكام هذا القرار .

**( المادة الثامنة )**

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

رئيس مجلس الإدارة

**ريان / طارق شاهين على شاهين**